



1. إن كلمة (أ) "بنك" حيثما وردت في هذه الأحكام والشروط تعني البنك الأهلي التجاري، (ب) وكلمة "عميل" تعني شخصا أو كيانا جرى فتح حساب باسمه لدى البنك، (ج) وكلمة "المستخدم" تعني شخصا مفوضا من قبل العميل (وموافقا عليه من قبل البنك) بالدخول إلكترونياً إلى حسابات العميل لدى البنك، (د) و"العمليات البنكية الإلكترونية" تعني دخول العميل (أو المستخدم) عن طريق الحاسب الآلي أو الهاتف أو أي جهاز إلكتروني آخر مماثل، إلى معلومات حساب العميل وإلى تسهيلات الدفع و الحوالات المالية وإلى أي معلومات عامة يتيحها البنك. (هـ) "العمل المصرفي عبر الإنترنت" يعني الوصول إلى الخدمات البنكية الإلكترونية من قبل العميل أو المستخدم باستخدام الحاسب الآلي ( بواسطة جهاز مودم ومستطلع وشبكة إنترنت (ISP)).
2. سوف تكون الخدمات الإلكترونية متوفرة فيما يختص بالخدمات البنكية التي يحددها البنك، من وقت لآخر، وفقا لتقديره المطلق. و فيما يختص بخدمات الاستثمار ، فإن تقديم الخدمات الإلكترونية المرتبطة بها للعميل لا تعتبر عرضا موجهاً إليه للاستثمار ،ولا هي دعوة إليه للاشتراك في أي استثمار أو الاستفادة من أي خدمات استثمارية.
3. يفوض العميل البنك:  
أ) بأن ينفذ كافة التعليمات التي ترده عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية من العميل أو المستخدم، و (ب) أن يرد أيضا على أي استفسار عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية من قبل أي عميل أو مستخدم و (ج) أن يقيد على حساب العميل أي عمليات مالية تنفذ بواسطة الخدمات البنكية الإلكترونية والإنترنت . ويقر العميل بأن البنك قد لفت انتباهه إلى أن أوجه القصور الفنية الراهنة والقيود القائمة على استخدام الخدمات الإلكترونية البنكية (بما في ذلك الإنترنت) وأن استمرارية وعدم انقطاع الخدمات الإلكترونية المصرفية يعتمد على توظيف التكنولوجيا والقيود القائمة على استخدامها. و عليه بموجب هذا فإن العميل يعفي البنك من أية مسئولية في حالة عدم تمكن العميل من استخدام الخدمات لأي سبب كان.
4. سوف يدفع العميل الرسوم ( مقابل الاشتراك، والصيانة والاستخدام لمختلف الخدمات الإلكترونية ) التي يحددها البنك من وقت لآخر . ويحتفظ البنك بحقه في تعديل هذه الرسوم ،وسوف يبلغ العميل بذلك في حالة إجراء أي تعديلات. وبهذا يفوض العميل البنك بأن يقيد الرسوم المستحقة على أي حساب للعميل لدى البنك ،أو على حساب بعينه يحدده العميل كتابة، من وقت لآخر .
5. يحتفظ البنك بحقه في أن يرفض، ولأي سبب كان: (أ) أي طلب لتوفير الخدمات المصرفية الإلكترونية يتقدم به أي عميل أو مستخدم، أو(ب) أي تعليمات أو استفسارات ترد من أي عميل أو أي مستخدم عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية.
6. يتعين على العميل أن يبذل كل حرص ممكن لضمان أن الأشخاص الذين يفوضهم، ويوافق البنك عليهم، هم الذين يمكنهم الوصول إلى تسهيلات العميل المصرفية الإلكترونية. ويكون العميل مسؤولاً عن التأكد من أن كل مستخدم مفوض بالدخول إلى تسهيلات المصرفية الإلكترونية لن يفصح عن هويته كمستخدم أو عن رقمه السري لأي شخص آخر أو للبنك أو لأي فرع أو أي وكالة للبنك أو لمسؤوليهم أو موظفيهم. ويوافق العميل على أن البنك أو أي من فروع أو الوكالات التابعة له أو مسؤوليه أو موظفيه لن يكونوا مسؤولين عن أي مطالبة أو خسارة أو مصاريف أو تأخير أو نفقات ناتجة عن أي تعليمات أو طلب أو استفسار، تم بواسطة الخدمات المصرفية الإلكترونية، يقوم به أي شخص غير مفوض باستعمال هوية المستخدم أو رقمه السري. وإذا أصبح رقم المستخدم السري أو هويته معروفة لأي شخص آخر سواه؛ فعلى العميل أو المستخدم إبلاغ البنك فوراً وإرسال تعزيزاً مكتوب في الحال. ويظل العميل مسؤولاً عن: (أ) كافة التعليمات والاستفسارات التي ينفذها البنك وتتعلق بهوية المستخدم أو برقمه السري المشته بهما إلى حين استلام البنك للإشعار المكتوب وإقراره بذلك. و (ب) يكون العميل وحده المسئول عن المحافظة على سرية كافة المعلومات المتعلقة بحسابه/حساباته

- أو بتعليمات الدفع و الحوالات المالية وأي معلومات أخرى، يمكن الوصول إليها وتحميلها أو تخزينها في أي حاسب آلي أو أي جهاز إلكتروني آخر مشابه له. ويؤكد العميل أيضا أنه في حالة استخدام تسهيلات الإنترنت للوصول إلى الخدمات البنكية الإلكترونية؛ فإنه يتحمل المسؤولية الكاملة بمفرده عن أي نتائج لأي استخدام غير مصرح به أو سوء استخدام من قبل أي جهة مهما كانت لمثل هذه التسهيلات للإنترنت، والتي يترتب عليها مباشرة أو غير مباشرة، أي خسارة أو ضرر للعميل أو للبنك.
7. يوافق العميل على أن يقدم بيانات المستخدمين والخدمات التي يمكنهم الدخول إليها عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية على النموذج النظامي الذي أعده البنك خصيصا لهذا الغرض المحدد. وسوف ينفذ البنك فقط تعليمات التسجيل أو التعديل أو الإلغاء للبيانات والتسهيلات، التي يتم إتاحتها لأي مستخدم، إذا ما تم استلامها على النموذج الصحيح الموقع من قبل العميل.
8. إن أي جهاز حاسب آلي أو هاتف أو جهاز هاتف ذكي أو أي جهاز إلكتروني آخر مماثل يزود البنك به العميل يبقى، وفي جميع الأحوال والأوقات، ملكا للبنك. ويقوم العميل بتسليمه فوراً بناء على طلب البنك وبالحالة التي أستلمه عليها.
9. يقر العميل ويوافق على انه لا يملك ولن يملك أي حقوق نشر أو أي حقوق ملكية فكرية أخرى في أي من برامج أو شاشات أو مستندات مما قدمه البنك في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية أو لتحسين البرامج والشاشات أو المستندات. ولن يقوم العميل أو يسمح للمستخدمين أو الأشخاص الآخرين بالقيام: (أ) بنسخ أو تعديل أي من تلك البرامج أو الشاشات أو المستندات. المقدمة من قبل البنك؛ أو (ب) بتحميل أو نقل لبرامج الخدمات المصرفية الإلكترونية من أي حاسب آلي أو هاتف أو جهاز هاتف ذكي أو أي جهاز إلكتروني آخر مماثل أو إلى أي حاسب آلي أو هاتف أو جهاز هاتف ذكي أو أي جهاز إلكتروني آخر مماثل.
10. يمكن للعميل أن يلغي تسجيله أو تسجيل أي من مستخدميها في الخدمات المصرفية الإلكترونية في أي وقت وذلك بتقديم إشعار للبنك بالإلغاء. ويمكن للبنك حسب تقديره أن يلغي تسجيل العميل وأي مستخدم، في أي وقت وبدون إشعار، ولن يؤثر هذا الإلغاء على مسؤوليات العميل فيما يخص الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تمت حتى تاريخ الإلغاء.
11. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر، أو تكاليف أو مصاريف مهما كانت يتكبدها العميل نتيجة لأي إخلال بهذه الشروط والأحكام.
12. يكون العميل بمفرده مسؤولاً عن كل تكاليف الاتصالات (بما في ذلك رسوم الخدمات التلفونية) و الإنترنت وأي تكاليف أخرى ناتجة عن استخدام العميل للإنترنت للوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية.
13. يفوض العميل البنك بأن يرسل الإشعارات والمراسلات المتعلقة بخدمات الإنترنت البنكية بواسطة البريد الإلكتروني والفاكس، وسوف يتخذ العميل كل الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سرية الرسائل المستلمة بواسطة البريد الإلكتروني والفاكس، ويتحمل العميل أي مسؤولية تنشأ عن الإخلال بذلك.
14. في حالة استخدام العميل للرقم المجاني (مكتب المساعدة) فإن العميل، باستخدامه لذلك الرقم، يفوض البنك بأن يسجل جميع الاتصالات والتعليمات (بما في ذلك، ولكن بدون حصر، التعليمات لإضافة مستفيدين)، ويقبل العميل تلك التسجيلات الصوتية كبينة على ما ورد فيها.
15. إن أي تقصير أو تأخير من البنك في ممارسة أي حق أو صلاحية أو امتياز بذاته لن يشكل تنازلاً عن ذلك الحق أو أي جزء منه، كما أن أي ممارسة من البنك لأي حق أو صلاحية أو امتياز لن يمنعه من تكرار هذه الممارسة أو أي ممارسة أخرى. وتعتبر الحقوق والتدابير القضائية المتاحة شرعا ونظاما معززة لبعضها البعض ولا تستثني أي حقوق أو تدابير قضائية أخرى ينص عليها القانون أو النظام.
16. يحتفظ البنك بحقه في تعديل هذه الأحكام والشروط في أي وقت وسوف يبلغ العميل بذلك. و يعتبر استمرار العميل أو المستخدم في استعمال الخدمات المصرفية الإلكترونية قبولاً من العميل بتلك



- التعديلات، وإن أي تغيير يجريه العميل في هذه الأحكام والشروط يجب أن يوافق عليه البنك مسبقاً وكتابياً.
17. تكون هذه الأحكام والشروط مكملة وخاضعة للشروط والأحكام أو الاتفاقات التي أبرمها ووقعها العميل أو سوف يقوم بإبرامها مع البنك، والتي تخضع لها أي من حسابات العميل التي يقوم العميل بالدخول عليها بواسطة الخدمات الإلكترونية البنكية.
18. إن هذه الأحكام والشروط تخضع لقوانين وأنظمة المملكة العربية السعودية وتفسر بموجبها، وإن الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية تقبل الخضوع بشكل قاطع ونهائي للولاية القضائية للجنة تسوية المنازعات المصرفية في حال نشوء أي نزاع يتعلق بهذه الاتفاقية.
19. فيما يخص الحسابات الاستثمارية من خلال خدمة الانترنت وخدمة الرسائل القصيرة جوال الاهلي المصرفي. فيمكنك الاستفادة من جوال الاهلي المصرفي والتي تتيح لك الاشتراك والاسترداد والتحويل بين الصناديق. وأيضاً تتيح لك إمكانية فتح حساب استثماري جديد والاشتراك في صندوق استثماري جديد لم يسبق لك الاشتراك فيه وذلك مباشرة عن طريق الأهلي أون لاين دون الحاجة لزيارة الفرع.
20. قد تنشأ لاحقاً قنوات توزيع بديلة إضافية مثل "الأهلي SMS" (أو أي قناة بديلة أخرى) والتي توفر خدمات الاشتراك والاسترداد ما بالصندوق والتحويل بين الصناديق عبر الهاتف الجوال. وقبل الاشتراك في أي من قنوات التوزيع البديلة فإنه ينبغي قراءة هذه الأحكام والشروط جيداً والموافقة عليها والتي سيتم اللجوء إليها في حالة نشوء أي نزاع. كذلك يجب أن يدرك المستثمر أنه سيكون مسؤولاً مسؤولية تامة عن الإدراك والفهم الكامل للالتزامات وخصائص استخدام قنوات التوزيع البديلة لإتمام عملياته الاستثمارية، كما أن البنك أو المدير أو الصندوق لن يكونوا مسؤولين بشأن أي عملية تم القيام بها بشكل خاطئ، أو عدم التمكن من الوصول للخدمة بسبب انقطاع الاتصالات.
21. إذا طلب البنك أي معلومات تتعلق بالحوالة الصادرة منكم، فعليكم توفيرها خلال 7 أيام عمل بحد أقصى. وفي حالة عدم تجاوبكم، فإن البنك الأهلي غير مسؤول عن إرجاع أي مبالغ تم حجزها من قبل جهات أخرى ولا يحق لكم المطالبة بالتعويض.
- وفي حالة عدم تجاوبكم، فإن البنك الأهلي غير مسؤول عن إرجاع أي مبالغ تم حجزها من قبل جهات أخرى ولا يحق لكم المطالبة بالتعويض.
22. فيما يخص الحسابات الاستثمارية من خلال خدمة الانترنت أو/و خدمة الرسائل القصيرة. فيمكنك الاستفادة من خدمة "الأهلي أون لاين" (الانترنت) والتي تتيح لك الاشتراك والاسترداد والتحويل بين الصناديق. وأيضاً تتيح لك إمكانية فتح حساب استثماري جديد والاشتراك في صندوق استثماري جديد لم يسبق لك الاشتراك فيه وذلك مباشرة عن طريق الأهلي أون لاين دون الحاجة لزيارة الفرع.
23. يتم تطبيق جميع الشروط و الاحكام، أو/و الاتفاقيات و ملاحقها و مستنداتها الموقعة بين الطرفين التي تخص أي منتج أو/و خدمة بنكية .
24. يكون البنك غير مسؤول عن أي عملية أو تحويل خاطئة تم إدخال بيانات خاطئة للمستفيد من قبل المحول. كما يحق للبنك إيقاف أو تعليق أي عملية تحويل يرى البنك أنها غير نظامية أو مشتبها فيها دون أي مسؤولية على البنك و دون أي إخطار من طرف البنك.
25. يقر العميل بتفويضه البنك الأهلي التجاري بأن يقوم بتحويل أو/و تصوير أو/و بالمسح الضوئي لجميع وأي مستندات ورقية وقع عليها العميل أو وكيله إلي ملفات إلكترونية فوراً حتى وإن كانت هناك مستندات قديمة جداً دون أي تقييد او شروط و دون حق الرجعة فيه.
26. في حالة تعثر حامل البطاقة عن أي تسديد للمبالغ المستحقة على البطاقة في مواعيدها المحددة سوف يتم تحديث سجل حامل البطاقة الائتماني لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه) بمراحل التعثر و التي يتم تداولها بين كافة البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية. و بموجب ذلك سيكون

من الصعب لحامل البطاقة الحصول على أي تمويل أو تسهيلات ائتمانية من البنوك الأخرى العاملة بالسعودية.

27. كما أنه لن يتم تحديث حالة حامل الباقة الائتمانية في تلك القائمة إلا بعد قيامه بسداد كافة المبالغ المستحقة للبنك، علماً بأن تحديث البيانات لا يعني بأي حال من الأحوال رفع إسم حامل البطاقة عن تلك القائمة وإنما فقط تحديث حالة السداد لدى البنك وسمه.

28. الحصول و مناقشة معلومات العميل (سمة):  
أقر أيضاً بأحقية البنك في الحصول على أي معلومة والإفصاح عن معلوماتي المقدمة ومناقشتها ومراجعتها مع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "SIMA" أو لدى أي جهة أخرى يراها البنك مناسبة.

29. الإقرار بحجة المستندات الالكترونية:  
يقر كلا من الطرفين باختيارهما و بمحض إرادتهما بالموافقة على أن تكون جميع تعاملاتهما مع البنك تحفظ بسجلات أو ملفات الكترونية أو أي من طرق التقنية لتصوير المستندات المتعارف عليها دوليين لدى البنك مثل "الميكرو فيلم" على سبيل المثال لا الحصر و يعتد بها كحجة و سند إثبات في التحكم و في جميع المحاكم واللجان و الهيئات و المؤسسات الحكومية و الغير حكومية - علي سبيل المثال لا الحصر- العاملة في المملكة العربية السعودية و خارجها ، كما أنه لا يحق لكل منهما رفض هذه السجلات أو الملفات الالكترونية كوسيلة إثبات. وفقاً لما ورد في نظام التعاملات الالكترونية السعودي. و إن لم تكتمل بعض تطبيقات نظام التعاملات الالكترونية السعودي.

30. في حالة وجود اختلاف بين النص العربي و النص الإنجليزي لهذا الشروط و الاحكام، يتم الأخذ بالنص العربي.

31. أن ما ورد أعلاه تعد بمثابة الشروط و الاحكام التي وضعها البنك ، وعند الموافقة عليها من قبل العميل بواسطة الانترنت ، لا يحق له اجراء اي تعديل او تغيير او تبديل ا واسقاط او حذف لأي جزء منها . وفي حالة اجراء اي تعديلات فانها تعتبر لاغية وباطلة تلقائياً، ولن تكون ملزمة او قابلة للتنفيذ تجاه البنك . وفي حالة ارسال هذه الشروط و الاحكام في ورقة مكتوبة من قبل العميل ، فان استلامها من قبل البنك لا يعتبر قبولاً من قبله لها، ولا يتوجب على البنك ابلاغ العميل بعدم قبوله لها.

32. سيطلق البنك الأهلي أداة جديدة مربوطة بحساب العميل تساعد على إدارة موجوداته ودخله لتسهيل عملية التخطيط المالي للتمويلات والمشتريات المستقبلية التي يخطط لها، مثل التمويل العقاري والشخصي وغيرها. وستكون هذه الأداة مجرد أداة مساعدة للحساب والتخطيط ولا تضمن أية نتائج، لذا لن يتحمل البنك الأهلي أية مسؤولية عن أي تخطيط لن يصل في النهاية إلى نتيجة.

33. سيطلق البنك خدمة جديدة للإشعارات التذكيرية مرتبطة بالموقع الجغرافي. ستُرسل رسالة نصية قصيرة على رقم جوال العميل المسجل لدى البنك بالمبالغ المستحقة على عليه، وكذلك بالعروض والحملات التسويقية المرتبطة بالمنطقة التي يصل إليها العميل، لكن إلا أنه لن يتم حفظ مكان تواجد العميل.